فنقصان الجنين قد يكون من اثر الجناية والاسقاط
ان حياط والتغليظ والواجب من الغرة وعشر
ان قضى على عاقلة الجاني لخبر ابي هريرة السابق
ولان عمد في الجناية على الجنين اذ لا يتحقق
وجوده ولا حياته حتى يقصد وبذلك علم
انه لو اصطدمت حاملان فالقيا جنينين لزم
عاقلة كل منهما نصف غرتي جنينيهما لان الحامل
اذا جنت على نفسها فالقت جنينها لزم
عاقلتها الغرة كما لو جنت على حامل اخرى فسقط
بعد رمنها شيء محكم في الدية لان الجنين اجنبي
عنهما فصل في كفارة القتل وما صل فيها
قوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة
وقوله وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية
مسلمة الى اهله وتحرير رقبة مؤمنة يجب
على غير حربي لا امان له ولو صبيا او مجنونا او ر
قيقا او معاهدا او سيرقيكا او مرتدا كفارة
بقتله ولو خطأ او بتسبب او شرط معصوما
عليه ولو معاهدا او جنينا او مرتدا قتله مثله
وعبده ونفسه وان لم يضمنها لانها اتلاف لحق
الله تعالى لا لحق ادمي وخرج بغير الحربي
المذكور الحربي الذي لا امان له فلا تلزمه الكفارة

ومثله

ومثله ان قتل الجلاد القاتل بامر الامام ظلما وهو
جاهل بالحال لانه سيف الامام والة سياسته و
بالقتل غره كالجراحات فلا كفارة فيه لورود النص
بها في القتل دون غيره كما تقرر وليس غيره في معناه
وبالمعصوم عليه غيره كباغ قتله عاد وعكسه
في القتال وصائل ومقتص منه ومرتد وحربي
لا امان له ولو امرأة او صبيا او مجنونا فلا كفارة
في قتله وانما حرم قتل هذه المرأة وتاليها لان
تحريمه ليس لحرمتهم بل لمصلحة المسلمين لئلا
يفوتهم الارتفاق بهم وتقدم ان غير المميز لو قتل
بامر غيره ضمن امره فالكفارة عليه والكفارة على
الصبي والمجنون في مالهما فيعتق الولي عنهما
من مالهما والعبد يكفر بالصوم وبما تقرر علم انه
لو اصطدم شخصان فماتا لزم كل منهما كفا
رتان واحدة لقتل نفسه وواحدة لقتل الاخر
وانه لو اصطدمت حاملان فماتتا والقتا جنينين
لزم كل منهما اربع كفارات لاشتراكهما في اهلاك
اربعة انفس نفسيهما وجنينيهما باب دعوى
الدم اعني القتل بقرينة ما ياتي وعبر عنه به
للزومه له غالبا والقسامة بفتح القاف اي الايمان
التي بيانها ما خوذة من القسم وهو اليمين

قف درس